واخذت فرنسا بهذا النظام منذ القرن الماضي • ودستورها الحالي يكـــرس فصله الحادي عشر للحديث عن المجموعات او الوحدات الاقليمية فـــي فرنسا • وتنص المادة ٧٢ منه على ان هذه الوحدات تتكون من البلديات والمحافظـــات واقاليم ما وراء البحار ، وعلى انه لا يجـــوز انشاء وحدات اقليمية اخرى الا بقانون • وتدير هذه الوحدات شؤونها الخاصة بواسطة مجالس منتخبة •

اما في مصر ، فقد نصت المادة ١٦١ من دستورها الراهن (الصادر فـــي ١٩٧١/٩/١١) على وجوب تقسيم جمهورية مصر العربية الى ثلاث وحـــدات ادارية على الاقل ، هي المحافظات والمدن والقرى ، وعلى وجوب تمتع كل منهـــا بالشخصية المعنوية •

سابعا ـ وفي دراستنا للامركزية الادارية يجب ان ننتبه الى الفروق التي تفصل بينها وبين اللامركزية السياسية من جهة ، وبينها وبين اللاحصرية من جهة ثانية •

فاللامركزية الادارية تتحرك او تتهادى بين قطبين متباعدين : اداري وسياسي• فكلما اتسعت صلاحيات ممثلي السلطة المركزية في الاقاليم اقتربنا من القطـــب الاداري ، اي من اللاحصرية • وكلما توزعت مظاهر السيادة في الدولة بيـــن عدة سلطات اتجهنا شطر القطب السياسي ، اي شطر اللامركزية السياسيـــة او النظام الفدرالي •

ولتوضيح الفكرة نقول ان اللامركزية الادارية لا تنال من الوحدة السياسيـــة للدولة لانهـــا ، في الواقع ، ليست سوى نظام اداري صالح للتطبيق في ايـــة دولة من الدول ، سواء اكانت بسيطة ام مركبة • وبامكان الدولة ان تعمـــل بالمركزية واللامركزية في آن واحد ، فتخضع بعض المرافق او المصالح ، مثـــلا ، للامركزية ، وتترك الشؤون الاخرى ، الاقليمية او المرفقية ، لسلطتها المركزية •

اما اللامركزية السياسية فنظام بعيد كل البعـــد عن الشان الاداري • انهـــا نظام سياسي لا نجـــد له اثرا الا في الدول المركبة التي تتكون من عدة ولايات تتوزع مظاهر السيادة فيها بين الحكومة المركزية (الفدرالية) والحكومـــات الاقليمية (او الولايات) • ويتجلى ذلك في وجود سلطات تشريعية وتنفيذيـــة وقضائية ، خاصة بكل ولاية ، الى جانب السلطات الثلاث الاتحادية التـــي تمارس اختصاصاتها على اقليم الدولة الاتحادية بكامله •

ومع ذلك فليس من السهل تحديد المعـــيار الواضح الذي يميز بسهولة بيـــن اللامركزية والفدرالية • ان بعض الفقهاء الفرنسيين اهتموا بهذه المسالة عندما انتشرت الدعوة الى اعتماد اللامركزية في فرنسا • ويمكننا تلخيص افكارهم بما يلـــي :